العدد (4134) السنة الخامسة عشرة - الثلاثاء (13) شباط 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

عرضُ التشريع والإخلال بالنصاب يهدِّدان بإلغاء الجلسة

تلاعبٌ في تعديل قانون الانتخابات يفضي إلى إسقاط فقرات تمّت قراءتها

□ بغداد / المدى

يهدّد الإخلال بالنصاب، إلغاء جلسة برلمانية تمّ التصويت خلالها على تعديل قانون الانتخابات التشريعية بما يضمن مشاركة حملة الشهادة الإعدادية في الانتخابات.

ومباشرة، كلّف البرلمان دائرتين من دوائره، للتقصي عن حقيقة توافر النصاب في جلسته التي عقدها الأحد بعد تهديد كتل مختلفة باللجوء الى المحكمة الاتحادية والطعن في الجلسة.

وعقدت رئاسة مجلس النواب، الأحد، جلستين،الأولى انتهت من دون جدل، بينما عقدت الثانية مباشرة وصوت خلالها على تعديل قانون الانتخابات البرلمانية المثير.

وكان مجلس النواب قد صوت أواخر الشهر الماضي على قانون انتخابات مجلس النواب واشترط حصول المرشح على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها للترشّح إلى الانتخابات البرلمانية.

بعدها وافقت رئاسة مجلس النواب على طلب تقدّم به مجموعة من نواب يحملون الشهادة الإعدادية بإجراء تعديل أول على قانون الانتخابات يلزم كل قائمة انتخابية بتخصيص ما نسبته ٢٠٪ من مرشحيها إلى حملة الشهادة الإعدادية.

ونجح مجلس النواب، الأحد، بالتصويت على التعديل وضمن مشاركة حملة الشهادة الإعدادية، كما أجرى تعديلات إملائية وردت في القانون الاصلي قد تهدد بالطعن في العملية الانتخابية برمتها.

لكنّ نواباً من كتل مختلفة قالوا إن النصاب لم يكتمل في الجلسة المذكورة. وكلّف النائب الاول لرئيس مجلس النواب همام حمودي دائرتين في مجلس النواب"للتحقق في اعتراض النواب على مدى قانونية حصول النصاب اللازم"، بحسب بيان تلقت (المدى) نسخة منه.

بدوره، أكد مقرر البرلمان نيازي أوغلو، أن الجلسة كانت كاملة النصاب بالرغم من انسحاب بعض النواب.

وذكر أوغلو، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، أن"الجلسة بدأت بـ ١٦٥ نائبا، وخلال جريان الجلسة لبضع دقائق دخل ١٣ نائباً وأصبح العدد ١٧٨".

وأشار إلى أن"٨ نواب من الذين كانوا يعارضون التصويت انسحبوا وبَقي تحت القبة ٢ آخران وهما محسوبان بالنصاب أيضا".

بالمقابل، أكدت النائبة عن ائتلاف دولة القانون هدى سجاد، أن عدداً من أعضاء مجلس النواب سيذهبون الى المحكمة الاتحادية للطعن بمقترح تعديل قانون الانتخابات ونصاب الجلسة وآلية التصويت.

وقالت هدى سجاد في مؤتمر صحفي حضرته (المدى) إن"مجلس النواب أضاف لنفسه صفة غير شرعية، ولو طلبنا من رئيس البرلمان عرض التسجيل الفيديوي للنواب الحضور في الجلسة لوجدنا أن عددهم لا يتجاوز ١٣٤ نائباً بين واقف وجالس، وهناك ٩ نواب لم يصوتوا على القانون برمته"، مؤكدةً أن"الطعن سيكون على عدد الموجودين داخل الجلسة وآلية التصويت".

بدوره، أكد النائب عن كتلة الأحرار عواد العوادي، أن عدد النواب الحاضرين في الجلسة بلغ ١٣٤ نائباً. وقال العوادي في مؤتمر صحفي حضرته (المدى) إن"هيئة الرئاسة ذهبت الى مخالفات قانونية للنظام الداخلي والدستور، ومضت خلافاً لكل برلمانات العالم".

وأوضح النائب عن كتلة الأحرار انه"خلال نقطة نظام قلت إن النصاب غير متحقق لأمرين أولهما في انعقاد الجلسة والآخر في التصويت على مقترح تعديل قانون الانتخابات"، مشيراً الى أنه"أخذ موافقة رئيس البرلمان بأن يكون العدّ لأعضاء مجلس النواب من قبله، فوصل العدد مع هيئة الرئاسة ١٣٤ عضواً داخل القبة".

ولفت العوادي الى أن"ماقامت به هيئة الرئاسة ليس جديدا عليها من خرقها للنظام الداخلي"، مؤكداً أنه"سيتم الذهاب الى المحكمة الاتحادية للطعن بذلك.. وطالبت رئيس البرلمان بعدم إخفاء قرص تسجيل جلسة التصويت لأن المحكمة الاتحادية ستشكل لجنة لعدّ الأصوات".

إلى ذلك، أكدت كتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني، أنها ستطعن بتعديل مقترح قانون الانتخابات وطريقة إدارة جلسة البرلمان.

وقال رئيس الكتلة مثنى أمين في موتمر صحفي عقده في مجلس النواب الأحد، إن"ما جرى في جلسة البرلمان مخالفة صريحة للنظام الداخلي"، مؤكداً أن"هيئة الرئاسة خالفت القوانين المتبعة في إقرار القوانين".

وأشار أمين الى أن كتلته"ستطعن في تعديل قانون الانتخابات والطريقة التي تمت فيها إدارة الجلسة وتعتبره مخالفة للنظام الداخلي للمجلس".

وتواجه رئاسة البرلمان انتقادات أخرى تتمثل في عدم إدراج فقرة تمنع ترشّح المشمولين بقانون العفو العام للانتخابات.

وأكد رئيس كتلة الفضيلة النيابية عمار طعمة، أمس الإثنين، أن هيئة رئاسة البرلمان ارتكبت أخطاءً في إدارتها لجلسة التصويت على قانون تعديل قانون انتخابات البرلمان.

وذكر طعمة في بيان تلقته (المدى) أن"أخطاء هيئة الرئاسة كانت من خلال إصرارها على حذف مادة تمت قراءتها في القراءة الاولى والنهائية لمقترح القانون تمنع ترشّح المشمولين بقانون العفو عن جرائم الفساد المالي والإداري، وهو خلل واضح ومخالفة صريحة للنظام الداخلي وللمطالب الشعبية الواسعة بمكافحة الفساد".

وأضاف رئيس كتلة الفضيلة النيابية، أن"الأخطاء كانت أيضا من خلال استمرار هيئة الرئاسة بالتصويت على فقرات مقترح القانون الاخرى على الرغم من وضوح عدم اكتمال النصاب، فقد بدأت الجلسة بحضور (١٦٥) نائباً وهو أدنى حدود النصاب وانسحب عدد ليس بالقليل من أعضاء البرلمان بعد بداية التصويت،وعلى الرغم من ذلك استمرت هيئة الرئاسة بالتصويت وهو مخالفة صريحة لنصوص الدستور والنظام الداخلي".

جلسة سابقة لمجلس النواب.. ارشيف

100 دعوى قضائيّة تلاحق مجلس النوّاب قبل انتهاء ولايته

بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري، أمس الإثنين، إقامة ١٠٠ دعوى قضائية ضد مجلس النواب خلال الدورة الحالية.

فيما أشار إلى أن قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨، لم يستوف الشروط الدستورية والقانونية، كما أن تعديل التشريع الذي أرسلته الحكومة لم يتضمن استجابة لمطالب الكتل المعترضة.

وقال الجبوري، خلال مؤتمر صحفي، حضرته (المدى) إن"مايقارب ١٠٠ دعوى قضائية أقيمت ضد مجلس النواب خلال الدورة الحالية"، ومن المقرر ان ينتهي عمر مجلس النواب في غضون أقل من شهرين.

وفي سياق آخر أكد الجبوري أن"الحكومة تأخرت في تقديم موازنة ٢٠١٨، ووزارة المالية لم ترفق المصاريف السيادية لبيان حصة إقليم كردستان، كما أن وزارة المالية لم تعط المبالغ المستقطعة من رواتب الموظفين للجهات المستفيدة منها".

وأوضح أنّ"توجّه البرلمان في الوقت الحالي سيكون نحو إلغاء استقطاع رواتب الموظفين في موازنة ٢٠١٨"، لافتاً إلى أن"الموازنة المعدلة التي أرسلتها الحكومة لم تتضمن أية تعديلات طالبت بها الكتل السياسية".

واستدرك الجبوري، أن"رئيس الوزراء حيدر العبادي، أبدى مرونة في مناقشة التعديلات على قانون الموازنة الاتحادية".

بدورها، دعت عضو اللجنة القانونية النيابية حمدية الحسيني، أمس الإثنين، أعضاء مجلس النواب الى الالتزام بالقسم وإكمال نصاب الجلسات المقبلة من أجل إقرار موازنة ٢٠١٨.

وقالت الحسيني في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إنه"على جميع أعضاء مجلس النواب التكاتف وإكمال النصاب في الجلسات المقبلة للمجلس من أجل إقرار موازنة عام ٢٠١٨".

وشددت على ضرورة"الإسراع بإقرار قانون الموازنة كونه سيسهم بالنهوض بكل القطاعات ومنها الخدمية لتوفير أفضل خدمة للمواطن العراقي ولا يجوز أن يكون مشروع الموازنة ورقة ضغط من أجل تأخير الحكومة التنفيذية عن السير بخطاها وإكمال المشاريع الخاصة بالخدمات كافة".

ودعت النواب الى"الالتزام بالقسم الذي رددوه عندما تم تشكيل الحكومة بالحفاظ على حقوق المواطن العراقي".

حصيلة اليوم الأول تبرّعات بـ 300 مليون دولار من منظّمات وهيئات إغاثة

مؤتمر الكويت: العراق يُعلن حاجته إلى 88 مليار دولار لإعادة الإعمار

الكويت / المدى

انطلق أمس في العاصمة الكويتية المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق بمشاركة معظم الدول الكبرى والمنظمات الدولية الرئيسة والشركات العالمية الكبيرة، التي تعول عليها بغداد في تقديم المنح والمساعدات للشروع بعملية إعادة الإعمار في العراق، وبخاصة في المناطق التي تأثرت باحتلال تنظيم داعش لها على مدى أكثر من ثلاث سنوات وتعرضت لدمار هائل.

وفي اجتماع الخبراء الذي افتتح به المؤتمر صباح أمس أعلن وزير التخطيط سلمان الجميلي أن العراق يحتاج الى أكثر من ٨٨ مليار دولار لإعادة بناء ما دمرته النزاعات وآخرها الحرب ضد داعش.وأوضح المدير العام في الوزارة قصي عبد الفتاح أن إعادة إعمار العراق تتطلب جمع ٢٢ مليار دولار بشكل عاجل، و٦٦ مليار دولار أخرى على المدى المتوسط، وأفاد الامين العام لمجلس الوزراء مهدي العلاق بأنه أعيد نحو ٥٠ بالمئة من النازحين الى مناطقهم ومن المؤمل ان ترتفع النسبة الى ٨٥ بالمئة خلال العام الحالي.

من ناحيته قال مصطفى الهيتي مدير صندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية إن الحكومة العراقية قد شرعت ببعض الخطوات لإعادة الإعمار،"لكن لم نستطع إنجاز اكثر من واحد بالمئة مما يحتاج اليه العراق"، مشددا على الحاجة الماسة للمساعدات والاستثمارات من أجل إعادة النازحين الى مساكنهم ومناطقهم وإعادة الخدمات والبنى التحتية الى هذه المناطق، وأشار الى وجود مليونين ونصف المليون نازح لم يعودوا بعد والى تضرر ١٣٨ ألف منزل نصفها مدمر تماماً.

وتتواصل أعمال المؤتمر على مدى ثلاثة ايام بحضور العشرات من الدول والمنظمات الدولية ومئات الشركات ورجال الاعمال.

وخصص اليوم الاول للخبراء في مجال إعادة الإعمار وللمنظمات غير الحكومية، واليوم الثاني للقطاع الخاص، واليوم الاخير لإعلان المساهمات المالية للدول المشاركة.

وأوضحت الامم المتحدة المشاركة بنشاط في المؤتمر أن وكالاتها وضعت برنامجا للانتعاش والقدرة على الصمود لمدة عامين، لكن الامر يتطلب وجود موارد كافية لإنجاز هذه المهمة"، وتفيد إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للطفولة"يونيسيف"المقدمة الى المؤتمر أن"هناك أكثر من ٤ ملايين طفل في العراق يحتاجون للمساعدة، وقد عاق الفقر والنزاع استمرارية تعليم ٣ ملايين منهم في جميع أنحاء البلاد"، ونوهت الى ان أكثر من ٧٠٠ ألف طفل نازح خسروا التعليم لمدة سنة كاملة"، ودعت المنظمة لإعادة تأهيل وإصلاح ٥٧٦ مدرسة تضررت بسبب القتال".

وشهدت اجتماعات يوم أمس إعلان منظمات وجمعيات إغاثة دولية عن تقديم أكثر من ٣٠٠ مليون دولار لصالح برامج الإغاثة في العراق منها نحو ٢٠٠ مليون دولار مقدمة من هيئات وجمعيات كويتية لدعم الوضع الإنساني في العراق.

وعشية افتتاح المؤتمر أكد وزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح أن المؤتمر يعول كثيرا على المجتمع الدولي بإرسال رسالة واضحة للعراق بأنه كما كان معه في دحر الإرهاب سيكون معه في البناء وإعادة الإعمار.وقال في مؤتمر صحفي عقده مساء الأحد عند افتتاح المركز الاعلامي للمؤتمر إن"العراق بلد غني بحضارته وموقعه وتاريخه وموارده، ونحن واثقون أن هذا التجمع سيكون منصة لانطلاق العراق وترسيخ الأمن والاستقرار وبناء ما تم تدميره في الحرب الشرسة التي قادها ضد الإرهاب"، واضاف"لو يسجل التاريخ نجد أن المنطقة عاشت على خيرات العراق، ويجب ان نستفيد من هذه الفرصة لترسيخ الحشد الدولي في ما يتعلق بالمرحلة المهمة هذه".

بناء المنازل ومحطّات الكهرباء والمدارس بحاجة إلى نصف المبلغ

البنك الدولي: إعادة البنى التحتيّة للمناطق المحرَّرة تكلِّف 45.7 مليار دولار

ترجمة / حامد أحمد

استناداً لدراسة تخمينية جديدة أعدها خبراء من البنك الدولي والحكومة العراقية فإن الحملة العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة التي أدت الى إلحاق الهزيمة بمسلحي تنظيم داعش في العراق تسببت بأضرار قدرت بحدود ٤٥,٧ مليار دولار.

واستعان فريق من خبراء التدقيق بكمّ هائل من صور الاقمار الصناعية للمواقع المتضررة وما نشر من صور في مواقع التواصل الاجتماعي لإعداد هذا التقرير، الذي يعتبر بمثابة أكبر دراسة شاملة أجريت عن مدى الدمار الناتج خلال حرب استمرت أكثر من ثلاث سنوات.

وجاء في الدراسة ما نصه ان"العراق يخرج الآن من مرحلة حرب وعنف تخريبية. الاهتمام الحالي ينصبّ باسترجاع وسائل إنتاج أسباب العيش لملايين من الناس في قطاع الزراعة والخدمات والصناعة."

وفشلت حكومة بغداد في إعادة تأهيل المناطق المتضررة في خمس محافظات شمالي وغربي العراق ليتسنى للنازحين العودة لديارهم وإعادة بناء حياتهم، الامر الذي قد يتركهم عرضة لنفوذ المتطرفين وتفاقم التوترات الطائفية من جديد.

وفاق الشهر الماضي عدد العراقيين العائدين عدد أؤلك الذين مايزالون نازحين. ورغم ذلك ومع وجود أكثر من ٢ مليون شخص نازح فإن كثيراً من الذين رجعوا يعيشون الآن في أبنية مهدمة مع خدمات محدودة. وفي مدينة الموصل القديمة تحديداً ما تزال الجثث مدفونة تحت الانقاض.

واستناداً الى الدراسة التخمينية للبنك الدولي فإن الضرر الذي لحق بقطاع السكن بلغ ١٦ مليار دولار، في حين بلغت الاضرار التي لحقت بمحطات توليد الطاقة وقطاع الكهرباء بحدود ٧ مليارات دولار. وقدرت الاضرار التي لحقت بقطاع التعليم بحدود ٢,٤ مليار دولار.

إن عملية إصلاح وتأهيل المدارس تعتبر أولوية أولى في بلد متوسط أعمار سكانه عند ٢٠ سنة، وأغلب المدارس في الموصل والرمادي والفلوجة قد طالها الدمار.

وقدر التقرير الأضرار بمقارنة وضع البنى التحتية في كانون الاول عام ٢٠١٧ مع الفترة التي سبقت هجوم تنظيم داعش عام ٢٠١٤.

ولا تحاول الدراسة التخمينية تحديد كيف أو من المتسبب بهذا الدمار، فيما إذا كان ناتجاً على سبيل المثال، عن هاونات أو سيارات داعش المفخخة أو الضربات الجوية الاميركية.

ووفقاً لتخمين الدراسة فإنه إذا إضيفت كلف تحسين أداء الحكومات المحلية لهذه المحافظات المدمرة مع تحسين البنى التحتية لمنشآت النفط والغاز فيها ونفقات تأهيلية أخرى، فإن حجم الاحتياجات في تلك المحافظات سترتفع الى ٨٨,٢ مليار دولار.

من ناحية أخرى فان المسؤولين العراقيين يأملون الحصول على مبالغ اكثر من الدول المانحة لغرض إعادة الإعمار وجميع تلك الدول سمعت بأن الحكومة العراقية تسعى للحصول على مايقارب ١٠٠ مليار دولار في استثمارات أجنبية تنفق في قطاعات الطاقة والزراعة والنقل.

وأقر رئيس الوزراء حيدر العبادي الشهر الماضي أثناء حضوره ملتقى دافوس الاقتصادي في سويسرا بأن حملة الإعمار"تحتاج لمبلغ ضخم من المال"حيث ذهب ليحفز المستثمرين الاجانب الحاضرين في المؤتمر للاستثمار في مشاريع إعادة الإعمار في العراق.

وقال العبادي مخاطباً الحضور"نحن نعلم انه ليس بمقدورنا توفير نفقات الإعمار من ميزانيتنا. وكذلك نعرف لايمكننا توفير تلك المبالغ من خلال المنح، انه أمر يكاد يكون مستحيلا، لهذا السبب لجأنا الى إعادة الإعمار من خلال الاستثمار."

وتضررت ميزانية العراق بسبب هبوط أسعار النفط الذي يشكل المصدر الرئيس لموارده المالية، مما جعله يعتمد على أكثر الاستثمارات الاجنبية أو المساعدات لغرض إعادة الإعمار.

لا يعرف حجم الاحتياجات التي سيغطيها مؤتمر المانحين لإعادة إعمار العراق المنعقد في الكويت،ولكن أميركا تأمل أن حلفاءها في الخليج سيكونون مستعدين للمساعدة.

وقال مسؤول رفيع في الحكومة الاميركية لصحيفة وول ستريت جورنال:"ستكون هناك حاجة للتمويل، ولذلك أنا أعتقد أن دول الخليج وليس بالضرورة الجانب الحكومي فقط، بل جهات تمويلية خاصة وشركات أخرى، قد تلعب دورا مهما جدا للمساعدة بتمويل تلك المشاريع التي تنفذ من قبل شركات قطاع خاص داخل العراق."

وأنفقت الولايات المتحدة حتى الآن مليارات الدولارات في الحرب ضد داعش وتوفير مساعدات إنسانية للنازحين من عراقيين وسوريين، لكنها لا تنوي المشاركة بتقديم منح إضافية لإعادة الإعمار في العراق.

وبدلاً من ذلك فإن مصارف التصدير والاستيراد الاميركية تخطط لتوقيع مذكرة تفاهم لتسهيل تمويل المشاريع.

□ عن: وول ستريت جورنال